رقم خطير ٢٥ بالمئة من طلاب التعليم المفتوح استنفدوا أو انقطعوا

٣٥ ألف ليرة رسم كل مقرر في برامج التعليم المفتوح بالجامعات ومدة الإبقاء ٣ سنوات في كل عام دراسي

«التعليم العالي»: الطالب المستنفد للمرة الأولى يمنح عاماً دراسياً إضافياً فقط ويفصل عند الرسوب في العام نفسه

هادي بك الشريف

حددت وزارة التعليم العالي رسم التسجيل للطلبة المستنفدين فرصهم المسموحة لهم في التعليم المفتوح بـ٣٥ ألف ليرة لكل مادة في البرامج المقررة بالجامعات، على أن يمنح الطالب عاماً دراسياً استثنائياً في العام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ أو للعام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

ونصت التعليمات التنفيذية لاستفادة طلبة التعليم المفتوح من مرسوم «المستنفدين» على أنه عند ترفع الطالب إلى السنة الأعلى يتابع دراسته وفقاً للقواعد المعتمدة في نظام التعليم المفتوح ولاسيما لجهة مدة الإبقاء المحددة بـ(٣) سنوات في كل عام دراسي ويطالب بتسديد رسم المقرر المحدد بـ٣٥ ألف ليرة، مع اشتراط التسجيل في المواعيد المحددة.

وبالنسبة للطالب الذي استفاد من أحكام المادة السابقة من قرار مجلس التعليم العالي ولم يستنفد يمنح عاماً دراسياً إضافياً عند استنفاده.

ويسمح لطالب التعليم المفتوح الذي استنفد فرص التسجيل المسموح له ولم يستفد من أحكام المادة الأولى من قرار مجلس التعليم العالي الخاص الذي يمنح فرصة إضافية للطلبة المستنفدين والمنقطعين، بالتسجيل بالبرنامج الذي استنفد فيه لقاء رسم مقداره ٣٥ ألف ليرة لكل مقرر، ولا يجوز أن يبقى في البرنامج مدة تزيد على سنتين إضافيتين موزعتين على حياته الجامعية.

وفي حال كان الطالب مستنفداً لأول مرة يمنح عاماً دراسياً إضافياً فقط، ويفصل في حال الرسوب في العام نفسه مرة أخرى، أما الطالب الذي استفاد من العام الدراسي الإضافي وترفع إلى سنة أعلى من السنة التي استنفد فيها أول مرة وتابع دراسته واستنفد مرة ثانية في أي عام فيحق له الاستفادة من عام إضافي ثان.

ونصت التعليمات على أنه عند ترفع الطالب إلى السنة الأعلى يتابع دراسته وفقاً للقواعد المعتمدة في نظام التعليم المفتوح ولاسيما لجهة مدة الإبقاء المحددة بـ(٣) سنوات في كل عام دراسي ويطالب بتسديد رسم المقرر المحدد حتى التخرج، على أن يسجل في المواعيد المحددة لتسجيل الطلاب المستجدين خلال موعد أقصاه ٢٠٢٥/٩/١٥.

وبموجب التعليمات يحق لطالب التعليم المفتوح في السنة الأخيرة بنتيجة امتحانات العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والذي يحمل ستة مقررات على الأكثر، التقدم إلى الدورة التكميلية في العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، كما يحق للطالب بنتيجة امتحانات العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ الترفع إلى السنة الأعلى إذا كان يحمل ستة مقررات على الأكثر.

جامعة دمشق: يومان للتسجيل في «التكميلية» لمن يحملون ٦ مقررات فقط

ويحق لطالب التعليم المفتوح المنقطع عن التسجيل منذ العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١ إعادة ارتباطه بالبرنامج بشرط أن يتقدم بطلب إعادة ارتباط خلال العام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤، وأن يسدد رسم ثلاثة مقررات في كل فصل بدءاً من العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩ وحتى تاريخ إعادة ارتباطه بقيمة ٣٥ ألف ليرة عن كل مقرر، على أن يسدد الرسم بدءاً من تاريخ إعادة ارتباطه وحتى التخرج.

هذا ويمنح الطالب مدة (٣) سنوات في كل عام دراسي، على أن يسجل في المواعيد المحددة لتسجيل للطلاب المستجدين خلال مدة أقصاها ٢٠٢٥/٩/١٥.

ولا يستفيد الطالب المسجل وفق أحكام هذا القرار من تخفيض الرسوم الجامعية مهما كانت طريقة قبوله في البرنامج، كما لا يستفيد من أحكام هذا القرار الطلاب المسجلون في البرامج التي تم إلغاؤها.

على نحو متصل، أعلنت جامعة دمشق عن بدء التسجيل للدورة التكميلية للعام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ لطلاب السنة الرابعة الذين يحملون ستة مقررات فقط، وما دون من كل السنوات اعتباراً من أمس ولغاية يوم غد ١٢ الشهر وبإمكان كل طالب لم تصدر نتائجه حتى تاريخه التسجيل عند صدور النتائج، علماً أن التسجيل في الدورة التكميلية يقع على مسؤولية الطالب كاملة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت نائب رئيس الجامعة لشؤون التعليم المفتوح رغداء نعيسة أن نسبة الطلبة المستفيدين «المستنفدين والمنقطعين» تصل إلى ٢٥ بالمئة من إجمالي عدد الطلبة ضمن التعليم المفتوح.

وأشارت نعيسة إلى أن فترة التسجيل تعتبر كافية خاصة مع تخصيص عدد من المراكز المنتشرة في تجمع الكليات لتسجيل الطلبة، علماً أنه في دمشق توجد ٧ برامج تشمل (الدراسات القانونية بكلية الحقوق، والدراسات الدولية والدبلوماسية في كلية العلوم السياسية، والترجمة في اللغة الإنكليزية بكلية الآداب، وبرنامج الإعلام، والمحاسبة وإدارة المشروعات المتوسطة والصغيرة في كلية الاقتصاد، ورياض الأطفال بكلية التربية.

سكان «بصرمون» يتهمون فرقة التحديد والتحرير بعدم النزاهة

دغمة: أعفينا رئيس الفرقة السابق وأعدنا بعض العقارات للدولة والأملاك العامة والعمل مستمر بإشراف القاضي العقاري

طرطوس- هيثم يحيى محمد

لن يسدل الستار على مشكلات وارتكابات لجان أو فرق التحديد والتحرير في أي محافظة طالما أن مديريات المصالح العقارية لم تنته من عمليات التحديد والتحرير لجميع الأراضي المتبقية وتسجيلها في السجلات العقارية (الطابو) باسم أصحابها من المواطنين أو باسم الدولة حسب الحال، حيث إن الكثير من أعمال تلك اللجان يشوبها الخلل والفساد والتزوير.

ووصل «الوطن» شكاوى من بعض سكان قرية بصرمون في ريف بانياس بعدم نزاهة فرقة التحديد والتحرير التي تعمل في قريتهم منذ نهاية ٢٠١٩ وجاء في الشكوى الكثير من الاتهامات نحن كصحيفة لم ننشرها لعدم تزويدنا بوثائق تثبتها.

يتم تبليغ الأهالي شخصياً لكنهم يرفضون الحضور

العقارية ترد

ويقول مدير المصالح العقارية في طرطوس بشار دغمة رداً على الشكاوى: بوشر بأعمال التحديد والتحرير في المنطقة العقارية بصرمون في بداية تشرين أول ٢٠١٩ وكان رئيس فرقة التحديد والتحرير المهندس (ج -م) في ذلك الوقت، وقد تلقينا أول شكوى من أهل القرية على عمل الفرقة في السادس من أيار لعام ٢٠٢٢ وفور ذلك تم تشكيل لجنة للوقوف على ما جاء على لسان المواطنين في الشكوى، وقد قامت اللجنة بالكشف منتصف أيار الماضي وتقدمت بتقريرها وبناء على ما جاء في التقرير تم إعفاء رئيس اللجنة من عمله وتم تعيين أسامة سلامة بدلاً منه، وبعد ذلك تقدم ممثل أملاك الدولة في لجنة الكشف بكتاب إلى مديرية الزراعة التي أحالته إلى مديرية المصالح العقارية عن طريق المحافظ وتضمن تثبيت العقارات البائرة باسم الجمهورية العربية السورية، وقمنا بإحالة الكتاب إلى القاضي العقاري في بانياس المشرف على أعمال التحديد والتحرير حسب القانون حيث قام بجولات تفتيشية للقرية ومعه المعنيون بالعمل من المديرية أكد خلالها الحفاظ على أملاك الدولة ووجه فرقة التحديد والتحرير بحضور الأهالي للتعامل الجيد مع المواطنين وإطلاعهم على عقاراتهم والتحقق من صحة مسحها بوجودهم، كما أكد على المواطنين منذ تاريخ الجولة الأولى على مراجعته في المحكمة العقارية في بانياس وإبلاغه عن أي مشكلة تحصل على اعتباره المسؤول الأول عن أعمال التحديد والتحرير والمشرف عليها.

ويضيف دغمة: بالنسبة للموقع المسمى الساقية الوارد بالشكوى والذي تبلغ مساحته ٣٠٠دونم والذي قام رئيس الفرقة السابق بفرز جزء منه للبعض فقد تمت معالجة أمره وسجل بعقار واحد باسم الجمهورية العربية السورية وتم تنفيذ ذلك على المخططات العقارية وهو بائر وغير مستغل من أحد، أما بالنسبة للموقع المسمى الكتف بمساحة ٦٠٠ دونم فقد ورد بالشكوى بأن قسماً منه ملك لأهل القرية وقسم سجل بالرقم ٦٢٤ باسم شخص ما، ولدى سؤال رئيس فرقة التحديد والتحرير الحالي أكد أن العقار قسم كبير منه محدد ومحرر قديماً منذ عام ١٩٨٢والقسم المتبقي سجل بالرقم ٦٢٤ باسم الجمهورية العربية السورية ولا استعمال في هذا العقار وهو بائر بامتياز، وبالنسبة للموقع المسمى الرملة بمساحة ٧٠٠دونم وحسب الشكوى هو لجميع أهالي القرية وأعطي لبعض الأشخاص وبالتدقيق وسؤال رئيس فرقة التحديد والتحرير الحالي والعودة إلى الوثائق أكد بأن هذا العقار نحو ٦٠٠ دونم وأخذ الأرقام ٣١٣٧و٣١٣٨و٣١٣٩و٣١٤٠ ولم ينته العمل به حتى تاريخه وسيسجل باسم الجمهورية العربية السورية مع تسجيل حق الانتفاع لأهالي القرية فيه كمراع وبيادر.

وتابع مدير العقارية: يتم تبليغ الأهالي شخصياً أو عن طريق الجامع على الرغم من ذلك يرفضون الحضور للدلالة على عقاراتهم ويرفضون تسجيل عقاراتهم في مقر الفرقة علما أنه يمكن لأي مواطن حسب الأنظمة والقوانين بعد مسح عقاره أن يتقدم بطلب للقاضي العقاري للحصول على الموافقة على مخطط وبيان قيد مساحة بعقاراته إذا أراد ذلك، ويوجد لدينا في مديرية المصالح العقارية في طرطوس عشرات العقارات من هذه المنطقة حصل أصحابها على وثائق بها (مخطط وبيان قيد وبيان مساحة)، وبالنسبة لإشهار الطابو أمام لجنة من أهل القرية فنقول بأننا نعمل وفق الأنظمة والقوانين التي تحدد كيفية تنظيم مخطط ومحضر التحديد والتحرير، مشيرين إلى أن عملية التحديد والتحرير مجانية وتتطلب تعاوناً من المواطنين والتزاماً بالحضور والدلالة على موقع العقارات وتسجيل المحاضر والتوقيع عليها مع رئيس الفرقة الذي يطلب منه إنتاجاً شهرياً ملزماً بتقديمه ويحاسب على التقصير بعمله.

محافظ إدلب لـ«الوطن»: وردنا طلبات تسوية من مناطق خارج السيطرة

محمد منار حميجو

أكد محافظ إدلب ثائر سلهب أن مراكز التسوية في مدينتي المعرة وخان شيخون مازالت مستمرة ولم تغلق أبوابها منذ اللحظة الأولى وهي لن تغلق باعتبار أن هناك طلبات ترد لتسوية أوضاع الأشخاص الذين لم تتطلخ أيديهم بالدماء، مشيراً إلى أنه ورد طلبات من بعض الأشخاص من مناطق خارج سيطرة الدولة لتسوية أوضاعهم عبر أشخاص آخرين أي إن هذه الطلبات ترد قبل قدوم أصحابها ومن ثم ينتهز هؤلاء الفرصة المناسبة للقدوم إلى مراكز التسوية واستطاع البعض الوصول إلى هذه المراكز بطرقهم الخاصة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد سلهب أنه يحق أيضاً لمن هم خارج البلاد والذين يوجد بحقهم مشكلة معينة أينما كانوا أن يقدموا بطلبات لتسوية أوضاعهم سواء عبر السفارات السورية أم عبر تقديم طلبات تسوية عبر أشخاص فإنه يتم دراستها، لافتاً إلى أن هؤلاء بمجرد تسوية أوضاعهم لم يعد بحقهم شيء ويستطيعون القدوم إلى البلاد.

ولفت إلى أن الشخص الذي يحقه دعوى قضائية في القضاء لارتكابه جرماً معيناً فإنه يقوم بتسوية وضعه ومن ثم يتابع إجراء الدعوى المرفوعة بحقه بالقضاء كأي مواطن عادي، وبالتالي فإن وجود الدعوى القضائية بحقه لا تؤثر في طلب التسوية الذي قدمه الشخص والقرار يعود إلى القضاء بتبرئته من عدمه.

وفيما يتعلق بالموضوع الخدمي بين سلهب أن هناك عملاً بشكل لحظي وضمن الإمكانيات لتأهيل العديد من الأمور الخدمية التي تقدم الخدمات للمواطنين، مضيفاً: استطعنا استقطاب الكثير من المنظمات الدولية لتقديم إسهامات في الأمور الخدمية وخصوصاً أننا بحاجة إلى الكثير من المساعدات.

وأوضح أنه يتم التركيز مع المنظمات على موضوع تأهيل العديد من المشروعات من الأفران والمراكز الصحية والطرقات وغيرها من المشاريع المستدامة وليس فقط التركيز على السلل الغذائية باعتبار أن الأخيرة يمكن تأمينها ولا تشكل مشكلة في ذلك، مشدداً على أن يكون للمنظمات دور في تأهيل المشاريع الحيوية وهو ما يتم العمل عليه.

وبين سلهب أن هناك نقصاً في الكوادر الطبية بسبب أن مشفى مدينة المعرة لم يؤهل حتى الآن باعتبار أن هذا المشفى بحاجة إلى مبالغ ضخمة من الممكن أن تتجاوز ١٠٠ مليار ليرة باعتبار أنه يحتاج إلى أجهزة ومعدات وإعادة تأهيله من الناحية الإنشائية أيضاً، لافتاً إلى أنه يتم العمل على إيجاد حلول لتأهيل هذا المشفى لأهميته الكبيرة باعتباره صرحاً مهماً وذلك سواء عن طريق منظمة أم أي طريقة أخرى لتأهيله.

نكتة ليست للضحك

رفع أجرة النقل على خط غير موجود أصلاً

اللاذقية - عبير محمود

يطالب أهالي حي جب حسن في محيط مدينة اللاذقية من جديد بتفعيل خط السرفيس المخصص لمسار الحي «على الورق فقط»، ليصبح حقيقة على أرض الواقع، خاصة مع صدور تحديث لتسعيرة أجرة الخط «غير الموجود» والتي تم رفعها من ٣٥٠ ليرة إلى ٩٠٠ ليرة، متسائلين: كيف يتم تسعير خط للمرة الثانية من دون تفعيله منذ إحداثه ورقياً قبل عدة أشهر!.

ورغم المطالبات العديدة سابقاً من الأهالي، حول ضرورة تفعيل الخط وفق مساره المحدد ((اللاذقية – جب حسن – الوادي الأحمر)) بتخصيص سرافيس للخط الذي من المؤكد أنه سيكون «نشطاً» لوجود كثافة سكانية في الحي المذكور (جب حسن) ومحطيه وصولاً إلى حي الوادي الأحمر حتى التلاقي مع أطراف حي الدعتور، قائلين إن المواطنين وعددهم كبير جداً يضطرون للسير مسافات طويلة للوصول إلى أقرب وسيلة نقل ما يجعلهم أمام أزمة حقيقية خاصة مع اقتراب فصل الشتاء.

وذكر أحد الأهالي أن طلاب الجامعة والموظفين في دائرة المعاناة نفسها، فلا وسائل نقل تخدم الحي ومحيطه الذي يعج بآلاف المواطنين مع التوسع السكاني وازدياد أعداد المقيمين في الحي خلال الأعوام الأخيرة بشكل كبير جداً، مطالباً بإيجاد حل جذري لمشكلة النقل في الحي والاستجابة لمطالب الأهالي المحقة ليكونوا كغيرهم في باقي الأحياء مخدّمين بوسيلة نقل هي أحد أبسط حقوقهم الخدمية.

وحسب تصريح مصدر من لجنة الحي في وقت سابق لـ«الوطن» فإن الجهات المعنية في قطاع النقل بمحافظة وبدية اللاذقية، كانت قد طالبت بإرسال كتب ومراسلات معينة من مختار الحي باسم أهالي المنطقة، وإجراءات روتينية معينة، وتمت جميع الأمور الإدارية خلال الفترة الماضية ويتم حالياً العمل على تخصيص الخط بعدد من السرافيس المفرزة من خطوط أخرى وفق الحاجة.

في السياق، أكد مصدر في اللاذقية، أن خط السرفيس المحدد من كراج الفاروس حتى حي جب حسن وبالعكس، سيتم تفعيله خلال أيام قليلة، وذلك بعد إتمام الإجـراءات اللازمة، علماً أن الجهات المختصة بالتسعير وضعت تسعيرة جديدة حسب آخر نشرة صدرت لجميع الخطوط وتم تحديد أجرة الخط بـ٩٠٠ ليرة سورية.

ومن المتوقع أن يتم فرز سرافيس على الخط من خطوط أخرى كان قد تم تعزيزها أو استبدالها بباصات نقل داخلي، ومنها خط «الصناعة – سوق الهال» و«الدائري الشمالي»، ليصار إلى تخصيص خط جب حسن بسرافيس تعمل على الخط بشكل دائم في حال تفعيل المسار وتحديد نقطتي بداية ونهاية كباقي الخطوط ضمن المحافظة.

وكانت لجنة الركاب في محافظة اللاذقية، قد وافقت على تخصيص باصات نقل داخلي للعمل على خط «الصناعة – سوق الهال» بدلاً من السرافيس، وفتح باب تقديم الطلبات للسرافيس للنقل على خطوط أخرى وتوزيعها عليها حسب الأولوية وفقاً لحاجة كل خط.

١٣٦ ألف شجرة زيتون مثمرة في دير الزور وهناك معصرة واحدة فقط

محمود الصالح

صدق المكتب التنفيذي في محافظة دير الزور خلال اجتماعه برئاسة المحافظ فاضل نجار عدداً من القرارات المتعلقة بأجور فلاحة الأراضي الزراعة وعمليات عصر الزيتون، وتبديل أسطوانات الغاز.

وفي بداية الاجتماع وقف أعضاء المكتب التنفيذي دقيقة صمت على أرواح شهداء الوطن الذين استشهدوا جراء العملية الإرهابية التي استهدفت الكلية الحربية في حمص، وبدأ المكتب في مناقشة جدول أعماله وتم خلال الاجتماع تصديق محضر لجنة تحديد الأسعار الذي حدد سعر حرافة الدونم الواحد مع تقديم مادة المازوت بالسعر المدعوم على نفقة صاحب الجرار بمبلغ ٦٥ ألف ليرة سورية، ومبلغ ٨٥ ألف ليرة من دون تقديم المازوت.

وتم تحديد سعر متر البحص على أرض المقلع بمبلغ ٦٠ ألف ليرة، وسعر متر البقايا بمبلغ ٥٥ ألف ليرة، وأجور تحميل كل متر مكعب على ظهر السيارة بمبلغ ٦ آلاف ليرة، وتحديد أجور نقل البحص والبقايا حسب المسافة الكيلومترية بواقع ٤٢٠ ليرة للمتر المربع عن كل واحد كيلو متر للمسافة من ١-٣٠ كم، و٣٤٦ ليرة للمتر المربع عن كل واحد كيلو متر للمسافة من ٣١- ٥٠ كم، و٢٩٦ ليرة للمتر المربع عن كل واحد كيلو متر للمسافة من ٥١ – ١٠٠ كم، و٢١٤ ليرة للمتر المربع عن كل واحد كيلو متر للمسافة التي تزيد على ١٠٠ كم، واعتماد مبلغ ٨ آلاف ليرة عند النقل لمسافة أقل من ١٥ كم.

وتحديد سعر عصر كل ١ كغ من الزيتون بمبلغ ٦٥٠ ليرة أو ٦,٥ بالمئة من كمية الزيت الناتج أو ٥ أن يكون البيرين (النقل) لصاحب المعصرة. وسعر عصر كل ١ كغ من الزيتون بمبلغ ٨٠٠ ليرة أو ٨ بالمئة من كمية الزيت الناتج على أن يكون البيرين لصاحب الزيتون. وتحديد سعر الطن الواحد من البيرين بمبلغ ٤٠٠ ألف ليرة سورية.

وتحديد سعر أسطوانة الغاز المنزلي الحر من داخل أو خارج البطاقة الالكترونية وزن ١٠ كغ وفق الآتي: ضمن الحدود الإدارية لمدينة دير الزور بمبلغ ٧٨٥٠٠ ليرة، وحتى مدينة الميادين وضمن حدودها الإدارية بمبلغ ٨٠ ألف ليرة، وحتى مدينة البوكمال وضمن حدودها الإدارية بمبلغ ٨٢ ألف ليرة، وحتى حطلة ومراط ومظلوم وخشام والطابية والصالحية بمبلغ ٧٩٥٠٠ ليرة، كما تم تحديد سعر أسطوانة الغاز الصناعي ١٦ كغ بمبلغ ١٦٢٥٠٠.

وعن واقع إنتاج الزيتون بين مدير زراعة دير الزور ياسر سليمان أن المساحات المزروعة بأشجار الزيتون في المناطق الآمنة في دير الزور ١٥٤ هكتاراً، ويصل عدد الأشجار فيها إلى ١٥٩ ألف شجرة، المثمر منها ١٣٦ ألف شجرة زيتون، وبقدر إنتاج الزيتون في المناطق الآمنة بحدود ١٨٧٣٣ طناً، وعن عدد المعاصر المرخصة ذكر مدير الزراعة أن هناك معصرة واحدة مرخصة في المنطقة الآمنة.